تقرير المستقبل
FUTURE REPORT

ملحق يصدر مع دورية "اتجاهات الأحداث"

The President

كيف يمكن فهم النظام السياسي الأمريكي؟

صلاحيات متعددة:
دور الرئيس في النظام السياسي

ضوابط قانونية:
الإشكاليات المرتبطة بالرئيس الأمريكي

السلطة الأولى:
دور الكونجرس في دستور الولايات المتحدة

توازن القوى:
صلاحيات الرئيس في صنع السياسة الخارجية

السلطة الرابعة:
تأثير وسائل الإعلام في العاصمة الأمريكية

إعداد:
حسام إبراهيم

"ملحق دوري يصدر مع "اتجاهات الأحداث"، يهتم برصد وتحليل الاتجاهات الاستراتيجية التي تتشكل على ساحة الشرق الأوسط، أو التطورات الدولية المؤثرة على المنطقة على المدى القصير، والتي يمكن أن تساهم في تقدير تحولات المستقبل"

تقرير **المستقبل** ملحق يصدر مع دورية

اتجاهات الأحداث
TRENDING EVENTS

عن "اتجاهات الأحداث"

دورية أكاديمية، تصدر كل شهرين عن مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تهتم بتحليل اتجاهات المستقبل، بما يتضمنه من تيارات وتطورات متعددة الأبعاد، وذات تأثيرات استراتيجية، على المدى القصير، مع التركيز على "الأفكار غير التقليدية" و"الظواهر قيد التشكل"، في مجالات اهتمام برامج المركز، وهي: التحولات السياسية، والاتجاهات الأمنية، والتوجهات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، والتفاعلات المجتمعية. وقد صدر العدد الأول من الدورية في أغسطس 2014.

وكلاء التوزيع:

الإمارات: شركة أبوظبي للتوزيع، هاتف: 800 2220
عُمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، هاتف: 0096824491399
البحرين: مجموعة الهلال - الهلال للخدمات المباشرة والتوزيع، هاتف: 0097317290000
الكويت: شركة مجموعة النظائر الاعلامية، هاتف: 0096524746500
لبنان: مؤسسة نعنوع الصحفية، هاتف: 009611666668
الأردن: وكالة التوزيع الأردنية، هاتف: 009625358855
مصر: مؤسسة الأهرام، هاتف: 0020227704213
تونس: الشركة التونسية للصحافة، هاتف: 0021671322499
المغرب: شركة سوشبريس، هاتف: 00212522589931
السودان: دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: 00249120719238

للاتصال والمعلومات:

البرج الدولي، شارع الكرامة، منطقة مركز المعارض، الطابق (24)
ص.ب 111414 أبوظبي, الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 971-24444513+, **فاكس:** 971-24444732+
العلاقات العامة: 971 502 657 999+
Email: info@futureuae.com
www.futureuae.com

*الآراء الواردة في الإصدار تعبر عن كُتابها، ولا تعبر بالضرورة عن "اتجاهات الأحداث" أو آراء مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

*حقوق النشر محفوظة ولا يجوز الاقتباس من مواد الإصدار من دون الإشارة إلى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر المقالات دون اتفاق مسبق مع المركز.

المدير الأكاديمي:
د. محمد عبدالسلام

نائبا المدير:
أ. إبراهيم غالي
أ. حسام إبراهيم

رئيس التحرير التنفيذي:
د. شادي عبدالوهاب

نائب رئيس التحرير:
أحمد عتمان

هيئة التحرير:
علي صلاح
أحمد عاطف
إيهاب خليفة
هالة الحفناوي
مصطفى ربيع
إبراهيم الغيطاني
بسمة الإتربي
يارا منصور
منى مصطفى
عبداللطيف حجازي

الإخراج الفني:
عبدالله خميس

العلاقات العامة:
رحاب مكرم
info@futureuae.com

The President

كيف يمكن فهم النظام السياسي الأمريكي؟

تولى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب السلطة في يناير عام 2017، وفي يناير 2019 سيبدأ الكونجرس الجديد رقم 116 دورته التشريعية الجديدة لمدة عامين، ومن المحتمل أن تشهد العلاقة بين الطرفين حالة من الشد والجذب، بعدما أسفرت انتخابات التجديد النصفي التي أجريت في نوفمبر 2018 عن سيطرة الديمقراطيين على مجلس النواب، بينما تمكن الجمهوريون من الحفاظ على سيطرتهم على مجلس الشيوخ.

ومن المتوقع أن تسفر هذه النتيجة عن تصاعد التوتر بين الرئيس الجمهوري دونالد ترامب من جانب، ومجلس النواب الديمقراطي من جانب آخر، خاصة في ضوء التحقيقات التي تجريها لجنة مولر، حول نجاح روسيا في اختراق الدائرة المقربة من الرئيس أثناء حملة الانتخابات الأمريكية في عام 2016، والتي انتقدها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منذ اليوم الأول لإنشائها، واصفاً إياها بمطاردة الساحرات.

ويزداد حصار لجنة مولر لترامب، خاصة بعد أن أبرم بول مانافورت، رئيس الحملة الانتخابية السابق للرئيس الأميركي دونالد ترامب، مع فريق المحقق الخاص روبرت مولر اتفاقاً في سبتمبر 2018، وذلك في مقابل تخفيف الحكم عليه لفترة تصل لعشر سنوات وتخفيض تكاليف التقاضي. ويتوقع أن يقدم مانفورت معلومات مهمة عن أكثر من 80 اتصالاً بين حملة ترامب الانتخابية وجهات وشخصيات روسية، وعن إمكانية تورط ترامب في إعاقة العدالة وغير ذلك.

ويضاف إلى ما سبق إصدار محكمة أمريكية حكماً يقضي بالسجن 36 شهراً على مايكل كوهين، المحامي السابق للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وذلك على خلفية تحقيقات بشأن مزاعم التدخل الروسي في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2016، فضلاً عن إدانته بارتكاب جرائم من بينها انتهاك قانون تمويل الحملات الانتخابية والتهرب الضريبي والكذب على الكونجرس لصالح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

وانطلاقاً من التطورات السابقة، وفي ضوء احتمالات أن تشهد الساحة الأمريكية خلال الفترة القادمة الكثير من التفاعلات والتطورات، يهتم "تقرير المستقبل" في هذا العدد، بدور الرئيس في النظام السياسي، كما حدده الدستور الأمريكي، والإشكاليات الرئيسية المرتبطة بالرئيس، خاصة فيما يتعلق بتضارب المصالح بين منصب الرئيس والمصالح الشخصية لشاغل المنصب، بالإضافة إلى الإجراءات الخاصة بعزل الرئيس، والإجراءات القانونية التي تحكم عملية إقالة رئيس من منصبه، وما الذي يحدث في حال وفاة الرئيس الأمريكي أو عزله؟ ومن هو الشخص المرشح لتولي المنصب الرئاسي من بعده في حال أصبح المنصب شاغراً؟

وينتقل التقرير بعد ذلك لإلقاء الضوء على صلاحيات الكونجرس، الذي يمثل السلطة الأولى في النظام السياسي الأمريكي، وفقاً للدستور. وفي هذا الإطار تم تناول دور الكونجرس في العملية التشريعية، وما هي الصلاحيات والمهام التي يقوم بها؟ ولماذا يتضمن الكونجرس مجلسين، أحدهما النواب، والآخر الشيوخ؟ وما هو الفرق بين كلا المجلسين، سواء في الأدوار أو الصلاحيات؟

وانطلاقاً من دور الرئيس والكونجرس، يتطرق التقرير إلى طبيعة العلاقة بينهما، وما هي الأسس التي تحكم هذه العلاقة، خاصة فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، ويحاول التقرير التعرف على إجابة السؤال المطروح دائماً للنقاش، وهو من الذي يصنع السياسة الخارجية الأمريكية، الرئيس أم الكونجرس؟، وينتهي التقرير بدراسة العلاقة بين الرئيس والإعلام، وأسباب توتر العلاقة بين الجانبين في بعض الأحوال.

وحاول تقرير المستقبل في هذا العدد، رصد الأطر العامة الحاكمة لصلاحيات الرئيس والكونجرس، والعلاقة بينهما باعتبارهما العمودين الرئيسيين للنظام السياسي الأمريكي، خاصة أن شكل العلاقة بينهما خلال الفترة القادمة، سيحدد طبيعة التفاعلات الداخلية وتأثيراتها على السياسة الخارجية.

المحرر

أولاً: صلاحيات متعددة: دور الرئيس في النظام السياسي

يمثل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، قلب النظام السياسي الأمريكي، فالرئيس هو الشخص الذي يعمل على دعم المصلحة الوطنية، ويقوم بتعيين الوزراء، ووضع السياسة العامة للدولة[1]، وحدد الدستور الأمريكي في المادة الثانية منه، والتي تضم أربع فقرات، الجوانب كافة المرتبطة بصلاحيات الرئيس، فالفقرة الأولى من المادة الثانية تحدد مؤهلات الشخص المرشح للمنصب وطريقة انتخابه، بينما تحدد الفقرتان الثانية والثالثة صلاحياته، وتختص الفقرة الرابعة بتنظيم الحالات التي يجب فيها عزل الرئيس[2].

1- صلاحيات الرئيس: استناداً إلى نص الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الثانية من الدستور، يضطلع الرئيس الأمريكي بعدد من المهام، يمكن إيجاز أهمها في النقاط التالية:

- القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، وله سلطة تعيين القائد العام للقوات المسلحة بعد موافقة مجلس الشيوخ.
- عقد المعاهدات الخارجية مع الدول الأخرى بمشورة مجلس الشيوخ وموافقته.
- تعيين السفراء وقضاة المحكمة العليا والموظفين في المناصب المهمة بعد موافقة مجلس الشيوخ.
- منح العفو عن الجرائم التي ترتكب ضد الولايات المتحدة الأمريكية.
- إمداد الكونجرس من وقت لآخر، بمعلومات عن حالة الاتحاد، ويقدم له للدراسة، توصيات بتلك الإجراءات التي يعتقد أنها ضرورية وملائمة.

> "الرئيس هو قلب النظام السياسي الأمريكي، وتتحدد مهامه وفقاً لنص المادة الثانية من الدستور، ويضطلع بمهام كثيرة من أهمها أنه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية، والإدارة الأمريكية تختلف عن الرئيس باعتباره أعلى شخصية في هرم الإدارة".

وبالإضافة إلى ما سبق، يلعب الرئيس في النظام السياسي الأمريكي دوراً مهماً في عملية التشريع، فقد حددت المادة الأولى من الدستور التي توضح صلاحيات الهيئة التشريعية، ممثلة في الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ، في الفقرة السابعة منها بعض الصلاحيات للرئيس، فمشروعات القوانين التي يوافق عليها الكونجرس يجب أن يوقعها الرئيس، حتى تصبح قانوناً، أو يرفضها فتتم إعادتها إلى المجلس الذي اقترح القانون، واذا لم يقم الرئيس بإعادة مشروع القانون الذي تمت الموافقة عليه إلى المجلس الذي قدمه في غضون عشرة أيام، تستثنى منها أيام الأحد، أصبح مشروع القانون قانوناً.

وإذا رفض الرئيس أحد القوانين، يقوم بإعادة مشروع القانون إلى المجلس الذي طرح القانون مقروناً بالاعتراضات عليه، وعلى المجلس إعادة دراسة مشروع القانون مرة أخرى، ويتوجب عليه حينها تمرير القانون بأغلبية ثلثي الأعضاء حتى يصبح قانوناً.

وتشير الدراسات المعنية بالنظام السياسي الأمريكي إلى أن السلطة الوحيدة التي يتمتع فيها الرئيس بالتصرف منفرداً هي سلطة منح العفو عن الجرائم التي ترتكب ضد الدولة، لكن تطور النظام السياسي الأمريكي فرض مزيداً من القيود أمام الرئيس في ممارسته هذا الدور، إذ إن ممارسة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور تعتمد على قدرة كل رئيس على فهم هذه الصلاحيات وممارستها، وكيف يتعامل مع الظروف السياسية الداخلية التي قد تحد من حريته في الحركة.

ولذلك يقوم المحللون بتقييم قدرة الرئيس على ممارسة صلاحياته، بالاعتماد على عدد من المعايير تشمل قدرته على التواصل العام، والمهارات التنظيمية التي يتمتع بها، ورؤيته السياسية، والفريق الرئاسي الذي يعمل معه، وأسلوب القيادة الذي يعتمده[3].

2- كيفية اتخاذ الرئيس قرارات السياسة الداخلية والخارجية: تخضع عملية صنع القرار الرئاسي الأمريكي إلى مجموعة من العوامل، فالرئيس هو جزء من النظام، وصناعة قراراته الداخلية والخارجية تتم في إطار عملية تفاعلية تلعب فيها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية دوراً محورياً، فالقرار الذي تتم صناعته في البيت الأبيض هو نتاج تفاعل بين الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح، والرأي العام، كما يخضع هذا القرار للتأثيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية والخارجية المرتبطة بهذا القرار.

ولذلك فإن الرئيس يعد جزءاً من عملية صنع القرار، وعلى الرغم من أهمية دوره في تلك العملية، وكونه أحد الفاعلين الرئيسيين في وضع أجندة السياسات العامة، والقوانين التشريعية، وقرارات السياسية الخارجية، فإنه يظل محكوماً بتأثيرات الفواعل الأخرى. وهذا الوضع يجعل عملية صنع السياسية الخارجية الأمريكية عملية معقدة جداً.

3- الفرق بين الرئيس والإدارة الأمريكية: يعد الرئيس هو أعلى شخص في هرم الإدارة الأمريكية، والتي تمثل السلطة التنفيذية في النظام السياسي الأمريكي. ويضم هيكل الإدارة، بالإضافة إلى الرئيس، مستويات أخرى تشمل نائب الرئيس، والطاقم الوزاري المعاون له، وطاقم البيت الأبيض ومستشاري الرئيس، والمناصب التنفيذية الأخرى المهمة[4]، وذلك على النحو التالي:

أ- المستوى الأول: الرئيس: وهو أعلى سلطة في هيكل الإدارة، وتعمل المستويات الأخرى على معاونته في إدارة شؤون الدولة.

ب- المستوى الثاني: نائب الرئيس: ينص الدستور الأمريكي على عدد من الصلاحيات له أبرزها أنه التالي في تسلسل السلطة في حال استقالة الرئيس، أو حدوث سبب طارئ يمنعه من ممارسة مهام منصبه أو وفاته، كما أن نائب الرئيس يشغل منصب رئيس مجلس الشيوخ. ووفقاً للدستور، لا يحق له التصويت في المجلس، إلا في حالات الضرورة المرتبطة بحسم التصويت، وغالباً ما يلعب نائب الرئيس دوراً سياسياً

يحدده بالتعاون مع الرئيس، حيث إنه إما أن يلعب دور معاون الرئيس في بعض المهام، أو القيام بدور كبير مستشاري الرئيس.

ج- المستوى الثالث: الطاقم الوزاري (Cabinet): يضم الوزراء الذين يقومون بتسيير أعمال ومهام الوزارات بشكل يومي، ويقدر عددهم بحوالي 15 وزيراً، وهم وزير الدفاع، والخارجية، والخزانة، والطاقة، والتجارة، والعدل، والتعليم، والصحة والخدمات الإنسانية، والزراعة، والنقل، وشؤون المحاربين القدماء، والعمل، والإسكان والتنمية الحضرية، والأمن الداخلي، والشرطة. ويطلق على الوزارات في التجربة الأمريكية اسم (Executive Department)، ومن يشغل المنصب الوزاري يحمل لقب (Secretary) باستثناء وزير العدل الذي يحمل لقب "المدعي العام" (Attorney General)، والأشخاص الذين يشغلون منصباً وزارياً يقوم الرئيس بترشيحهم، وتتم الموافقة عليهم من قبل مجلس الشيوخ (Senate)، وذلك بعد عقد جلسة استماع تعقد لكل وزير في اللجنة المرتبطة بعمله ويقدم فيها إفادته بشأن ما سوف يقوم به أثناء توليه الوزارة، فعلى سبيل المثال، تعقد جلسة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ جلسة استماع للشخص المرشح لتولي منصب وزير الخارجية، يقدم فيها بياناً بشأن ما سوف يقوم به خلال توليه المنصب فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية وإدارة وزارة الخارجية.

د- المستوى الرابع: طاقم البيت الأبيض ومستشاري الرئيس (Cabinet Rank Position): يتم منح كل فرد منهم درجة وزير، ويعين بعضهم ضمن ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس (The Executive office of the President)، ويقوم الرئيس بتعيينهم من دون موافقة مجلس الشيوخ باستثناء رئيس مكتب الإدارة، بالإضافة إلى إقرار ميزانيته، ويشمل هذا المستوى بعض المناصب والمسؤولين، مثل رئيس طاقم موظفي البيت الأبيض (White House Chief of Staff)، وكبير الاستراتيجيين في البيت الأبيض (Chief Strategist)، ورئيس مكتب الاتصالات الاستراتيجية للبيت الأبيض (White House Communication office)، ومكتب المتحدث الصحفي باسم البيت الأبيض، ورئيس وكالة حماية البيئة، ورئيس المجلس الاستشاري الاقتصادي (Council of Economic Advisery)، ورئيس مكتب إدارة المشروعات الصغيرة (Small Business Administration) ورئيس مكتب الإدارة والميزانية (Office of Mangment & Budget)، ويقع ضمن هذا المستوى أيضاً مدير مكتب الاستخبارات الوطنية (Director of National Intelligence)، وسفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة.

هـ- المستوى الخامس: المناصب التنفيذية الأخرى: يشمل هذا المستوى كلاً من مستشار الأمن القومي وهو أيضاً جزء من المكتب التنفيذي للرئيس باعتباره رئيس مجلس الأمن القومي (National security council)، ومدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (Central Intelligence Agency).

هيكل الإدارة الأمريكية

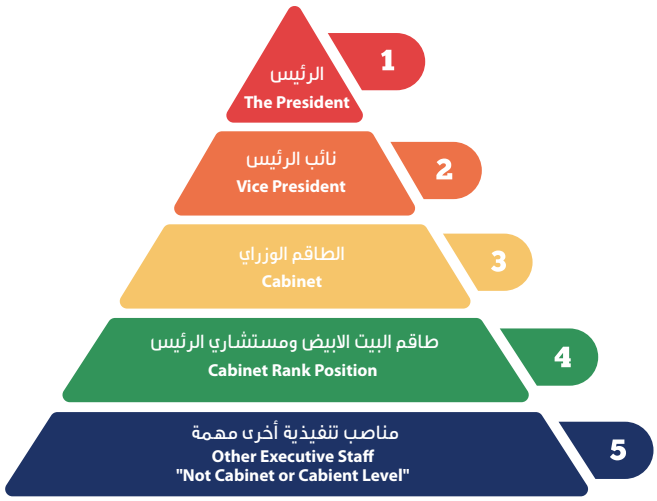

ولا يتمتع هؤلاء بدرجة وزير، لكن يلعبون دوراً رئيسياً في هرم السلطة داخل الإدارة.

ثانياً: ضوابط قانونية: الإشكاليات المرتبطة بالرئيس الأمريكي

نظراً للأهمية التي يحظى بها منصب الرئيس في النظام الأمريكي، يهتم دارسو العلوم السياسية بالإشكاليات التي تحيط بهذا المنصب، فهناك ثلاث إشكاليات رئيسية ترتبط بالمنصب، تشمل كيفية منع حدوث تضارب بين أداء الرئيس مهام منصبه وبين مصالحه الشخصية، وكيف يتم عزل الرئيس، إذا أخل بمهام منصبه. ومن الذي يشغل منصبه في حال عزله أو وفاته أو حدوث فراغ في السلطة. وفيما يلي القواعد والأطر العامة التي تنظم الإشكاليات الثلاث:

1- تضارب المصالح: تعتبر قضية منع التضارب بين عمل الرئيس، باعتباره المسؤول الأول في البلاد، وبين مصالحه الشخصية، من أهم القضايا إثارة للجدل على الساحة الأمريكية، وبدأ الاهتمام بهذه القضية مبكراً خلال المراحل الأولى لكتابة الدستور الأمريكي، فقد كتب إلسكندر هاملتون؛ أحد الشخصيات البارزة التي ساهمت في وضع الدستور الأمريكي في الأوراق الفيدرالية رقم 86 في عام 1961 أن أكثر أعداء الحكومة رغبة الحكومات الأجنبية في التأثير على على العاملين في مؤسسات الدولة[5].

وأثيرت القضية فعلياً عندما رشح الرئيس جيرالد فورد في عام 1974 نيلسون روكفيلر لمنصب نائب الرئيس، فقد أثار الأمر في حينها قلقاً كبيراً من الآثار المرتبة على السياسة العامة لواشنطن، إذا تولى المنصب، في ظل امتلاكه ومشاركته في مؤسسات اقتصادية ومالية كبيرة، الأمر الذي دفع الكونجرس إلى إجراء تدقيق واسع حول المصالح الاقتصادية لروكفيلر، وعقدت جلسات استماع خاصة حول الأمر[6].

وتصاعد النقاش مجدداً حول هذه القضية بعد انتخابات 2016 ووصول الرئيس ترامب للسلطة، فقد كان ترامب

يمتلك ويشارك قبل توليه المنصب في أكثر من 500 كيان اقتصادي، وهذه الكيانات لها فروع في أكثر من 20 دولة، ولتهدئة المخاوف بشأن تعارض المصالح أعلن ترامب وضع المؤسسات الاقتصادية تحت مجلس وصاية يديره ابناه الأكبر سناً، من دون تدخل منه، لكنه رفض بيع أصوله[7].

وأدى الجدل حول قضية تضارب المصالح، إلى محاولات مستمرة من الكونجرس والمسؤولين الأمريكيين إلى وضع إطار تشريعي وقانوني لتنظيم الضوابط التي تحظر على المسؤولين الحكوميين الانخراط في سلوك تجاري أو اقتصادي يضر بالمصالح العامة، فقد وضع الكونجرس في عام 1961 قانون النزاعات المالية[8]، وقام الرئيس ليندون جونسون في عام 1965 بإصدار الأمر التنفيذي رقم 11.222 الذي وضع قواعد أخلاقية لممارسة الموظفين الحكوميين في السلطة التنفيذية لمهام وظائفهم، وبعد فضيحة "ووترجيت" أيضاً وضع الكونجرس في عام 1978 قانون "أخلاقيات العمل الحكومي" (The Ethics in Government Act) لزيادة الثقة المواطنين في الحكومة، والذي يفرض ضرورة كشف المعلومات عن احتمالات وجود تعارض مصالح بين تولي شخص منصب حكومي ومصالحه الشخصية، وبموجب هذا القانون تأسس مكتب الأخلاقيات الحكومية (Office of Government Ethics)، وهو الوكالة المسؤولة عن تطبيق القواعد الخاصة بمسائل تعارض المصالح[9].

ووفقاً للدراسين والمختصين المهتمين بقضية تعارض المصالح، فإن الاطار التشريعي والقانوني الذي ينظم هذه المسألة، يطبق على المسؤولين الحكوميين بشكل عام، لكنه لا يتضمن قواعد محددة تتعلق بتنظيم تعارض المصالح الخاص بالرئيس، الذي يمثل أعلى سلطة في البلاد، أو حتى نائبه، فالقواعد التي تنظم مسألة تضارب المصالح، والمتعلقة بضرورة الكشف عن المعلومات الخاصة بتضارب المصالح، والتزام الشفافية، قد لا تكون كافية في حالة أعلى منصب في البلاد، وهو منصب الرئيس. ونظراً لهذا الوضع المتعلق بعدم وجود إطار قانوني محدد يتعلق بتضارب منصب الرئيس مع المصالح الخاصة لمن يشغله، مازالت قضية تعارض المصالح بين وضع ترامب كرئيس للبلاد ومصالحه الاقتصادية وعلاقات مؤسساته التجارية مع دول العالم الخارجية تثير انتقادات في الولايات المتحدة الأمريكية.

2- إجراءات عزل الرئيس: يشير مصطلح "إقالة الرئيس" (Impeachment) في الثقافة السياسية الأمريكية إلى مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها عزل الرئيس من منصبه، وهذه الإجراءات تعتبر عملية طويلة، تجرى داخل الكونجرس، وتتم وفقاً لخطوات يلعب فيها كل من مجلسي النواب والشيوخ دوراً، وهذه الإجراءات لا تعني عزل الرئيس، بصورة آلية، لكن قد تكون نتيجتها النهائية التراجع عن قرار عزله عن المنصب.

وحدد الدستور الأمريكي الأطر العامة لإجراءات عزل الرئيس، وذلك في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة الأولى التي تتناول الكونجرس وصلاحياته، وكذلك الفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثانية التي تتناول صلاحيات الرئيس. واستناداً لما ورد في نص المادتين[10]، فإن إجراءات عزل الرئيس الأمريكي تتم على مرحلتين، يمكن إيجازهما على النحو التالي:

أ- المرحلة الأولى: تجرى داخل مجلس النواب، حيث يقوم المجلس بإجراء تحقيق وبحث اتهام الرئيس بارتكاب فعل يستوجب الإقالة، وحدد الدستور الأفعال التي تستوجب الإقالة بثلاث تهم هي الخيانة، وتلقي الرشوة، وارتكاب جرائم أو جنح خطيرة أخرى. وعقب إجراء التحقيق يتم التصويت على إدانة الرئيس، وتتطلب هذه الإدانة موافقة أغلبية بسيطة من أعضاء مجلس النواب على الاتهام ليصبح نافذاً، ويتم بعد ذلك الانتقال للمرحلة الثانية.

ب- المرحلة الثانية: تتم داخل مجلس الشيوخ، حيث يقوم بإجراء محاكمة رسمية للرئيس، ويلعب فيها أعضاء المجلس دور هيئة المحلفين، ويشرف رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا على عملية محاكمة الرئيس. وحتى يتم عزل الرئيس فعلياً، يجب أن يوافق ثلثا أعضاء الشيوخ على صحة الاتهامات الموجهة له، والتأكد من ارتكابه الأفعال التي تستوجب عزله.

> "إقالة الرئيس الأمريكي من منصبه (Impeachment)، تتم وفقاً لسلسلة من الإجراءات، وتبدأ بتوجيه مجلس النواب لائحة اتهام للرئيس، وتنتهي بقيام مجلس الشيوخ، بإقرار الاتهامات الموجهة للرئيس بأغلبية الثلثين"

وفي حال عدم موافقة ثلثي الأعضاء فإن ذلك يعني غياب التوافق على اتهام الرئيس بارتكاب الأفعال التي تستوجب إقالته من المنصب، ومن ثم يستمر في منصبه، بغض النظر عن الإجراءات السابقة التي تمت لمحاولة إقالته من المنصب.

وتاريخياً، كانت هناك ثلاث سوابق لعزل رؤساء أمريكيين، وهم الرئيس أندور جونسون عام 1868، والرئيس ريتشارد نيكسون عام 1974، والرئيس بيل كلينتون عام 1998، لكن لم تنجح أي من المحاولات السابقة في إقالة أي منهم من منصبه.

فقد اتهم مجلس النواب الرئيس أندرو جونسون بأنه قام بتعيينات غير دستورية، وأساء استخدام الأموال الفيدرالية، بالإضافة إلى انتهاكه القانون الفيدرالي عندما قام بإقالة وزير الحرب إدوين ستانتون. وفي مارس 1868 أقر مجلس النواب لائحة اتهام تتضمن 11 مادة ضد جونسون، بما في ذلك أنه ألقى ثلاثة خطابات تقلل من احترام الكونجرس، وفي مايو 1868 صوّت المجلس على عزله من المنصب، وكانت نتيجة التصويت موافقة 35 سيناتوراً مقابل رفض 19 عضواً، وهذه النتيجة كانت أقل من ثلثي أعضاء مجلس النواب بصوت واحد، وهي النسبة التي بموجبها كان يمكن عزله من المنصب فعلياً، وكان من بين الـ 19 سيناتوراً الذين رفضوا إقالة الرئيس 12 ديمقراطياً من حزب الرئيس، و7 من الجمهوريين، من الحزب المعارض[11].

وفيما يتعلق بإجراءات عزل الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد أجبر على تقديم استقالته على خلفية تورطه في فضيحة ووترجيت، حيث قام نيكسون بتكليف خمسة أفراد بزرع أجهزة تنصت على المكالمات الهاتفية للجنة القومية للحزب الديمقراطي في مبنى ووترجيت، وذلك في يونيو 1972، بل وأوعز إلى المخابرات المركزية الأمريكية إعاقة تحقيقات مكتب التحقيقات الفيدرالي، ولذلك وجه إليه اتهام إساءة استخدام السلطة. وقد تقدم باستقالته في أغسطس 1974، وذلك بعد أن وافق مجلس النواب في يوليو 1974 على لائحة اتهام للرئيس تضمن ثلاثة بنود، تشمل إعاقة العدالة وإساءة استخدام السلطة واحتقار الكونجرس[12].

وتشابهت إجراءات عزل الرئيس كلينتون مع تلك التي اتخذت مع الرئيس جونسون، فقد تمت مناقشة عزل الرئيس في مجلسي النواب والشيوخ، وانتهت بالفشل. فقد وافق مجلس النواب على توجيه الاتهام له بالحنث في اليمين و"الإخلال بالقسم"، وإعاقة العدالة، وذلك على خلفية إنكاره علاقته غير الشرعية بـ "مونيكا لونيسكي".

وقام مجلس الشيوخ بإجراءات محاكمة الرئيس عن تلك التهم، غير أن ثلثي الأعضاء الحاضرين من الشيوخ، والبالغ عددهم 67 عضواً، رفضوا التصويت لصالح هذه الاتهامات. فقد وافق 45 سيناتوراً على اتهامه بالحنث باليمين، مقابل رفض 55 عضواً، في حين أن خمسين سيناتوراً رفضوا توجيه تهمة إعاقة العدالة له، في مقابل تأييد 50 عضواً [13].

ويتم استدعاء المحاولات الثلاث السابقة لعزل الرؤساء أندرو جونسون، وريتشارد نيكسون، وبيل كلينتون، في النقاش المثار حالياً في الأوساط الأمريكية حول عزل الرئيس ترامب. فهناك حالة ترقب لما سيسفر عنه تقرير لجنة مولر، التي تم تشكيلها لتجري تحقيقاً مستقلاً بشأن التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، وعلاقة حملة ترامب الانتخابية بهذا التدخل.

وفي ظل ما أثير حتى الآن بشأن التحقيقات التي تجريها اللجنة، وتورط مجموعة من الأشخاص المقربين من ترامب في ممارسات غير قانونية، فإن هناك احتمالات بأن تتم إجراءات عزل الرئيس ترامب، بعد إعلان تقرير اللجنة النهائية، خاصة أن الإعلان عن التقرير ربما يكون في مطلع عام 2019، بعد أن يبدأ الكونجرس الجديد أعماله، والذي يسيطر فيه الديمقراطيون على مجلس النواب، والجمهوريون على مجلس الشيوخ.

وفي هذا الإطار، من المحتمل أن يبدأ مجلس النواب بحث اتهام الرئيس ترامب بتهم تتعلق بإعاقة العدالة، ومن المرجح أن يصوت المجلس بالموافقة على الاتهام، لتبدأ بعد ذلك إجراءات المرحلة الثانية، حيث سيتم تقديم الاتهام إلى مجلس الشيوخ، لكن نظراً لأن المجلس سيكون تحت سيطرة الجمهوريين، فإن هناك صعوبة في التصويت لصالح إدانة الرئيس والموافقة على عزله.

الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب، هو الرئيس رقم 45 للولايات المتحدة الأمريكية، تولى مهام منصبه في يناير 2017، وتستمر ولايته حتى نهاية ديسمبر عام 2020، وقد انقضى عامان من ولايته الرئاسية، لكنه يواجه إشكالية تتعلق باحتمالات تحرك مجلس النواب الذي سيبدأ مهامه في يناير 2019 لتوجيه لائحة اتهام للرئيس تمهيداً لعزله، وعلى الرغم من أنه من المبكر الحديث عن إجراءات عزل الرئيس ترامب، فإنه يظل أمراً صعباً، بالنظر إلى سيطرة الجمهوريين على مجلس الشيوخ الأمريكي.

3- تسلسل السلطة في النظام السياسي الأمريكي: هناك قواعد متبعة لتسلسل السلطة في النظام السياسي الأمريكي (The Presidential Line of Succession)، تحدد من الذي يحكم في حال تم عزل الرئيس من منصبه، أو وفاته، أو تعذر عليه ممارسته مهام منصبه.

ويتم تنظيم هذه القواعد بموجب التعديل العشرين من الدستور الأمريكي لعام 1933، والذي أدخل بعض التعديلات على المادة الثانية من الدستور المتعلقة بالرئيس، بالإضافة إلى التعديل الخامس والعشرين لعام 1963، وقانون الخلافة الرئاسية (The Presidential Succession Act) لعام 1947[14].

ووفقاً للقواعد العامة التي تنظم من يتولى السلطة في حال شغور منصب الرئيس، بسبب الاستقالة أو الوفاة، أو الإقالة، فإن نائب الرئيس الأمريكي يصبح هو الرئيس حتى انتهاء مدة ولاية الرئيس وإجراء انتخابات عامة، وفي حال عدم قدرة نائب الرئيس على تولي مهام المنصب يتولى من يليه في خط تسلسل السلطة، وفي السابق كان خط السلطة بالتسلسل هو (الرئيس، نائب الرئيس، رئيس مجلس النواب، رئيس مجلس الشيوخ)، لكن بعد التعديلات سالفة الذكر، تم تغيير رئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ، ليحل محلهما وزراء في المجلس الوزاري، وأصبح خط تسلسل السلطة هو (الرئيس، نائب الرئيس، وزير الخارجية، وزير الخزانة، وزير الدفاع، النائب العام، وزير الداخلية، وزير الزراعة، وزير التجارة، وزير العمل، وزير الصحة والخدمات الإنسانية،

وزير الإسكان والتطوير الحضاري، وزير المواصلات، وزير الطاقة، وزير التعليم، وزير شؤون المحاربين القدماء، وزير الأمن الداخلي)[15].

وشغلت مسألة خلافة الرئيس في حال شغور منصبه أهمية لدى الكونجرس الأمريكي باستمرار بسبب السوابق التاريخية المرتبطة بذلك، فخلال الفترة من عام 1901 إلى عام 1974 تولى خمسة نواب للرئيس منصب الرئيس بسبب وفاة أربعة رؤساء أثناء توليهم مهام الرئاسة واستقالة رئيس واحد. وخلال الفترة من 1841 إلى 1975 حدث فراغ في السلطة اثناء تولي أكثر من ثلثي الرؤساء الذين حكموا الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الفترة، وذلك نتيجة الوفاة أو الاستقالة أو تعذر القيام بالمنصب، إذ توفي سبعة رؤساء، واستقال اثنان، خلال تلك الفترة[16].

ثالثاً: السلطة الأولى: دور الكونجرس في دستور الولايات المتحدة

أعطى الآباء المؤسسون وواضعوا الدستور الأمريكي أهمية خاصة للكونجرس "السلطة التشريعية" في النظام السياسي الأمريكي، وفي هذا الإطار، فصّلت المادة الأولى من الدستور المسائل المرتبطة بالكونجرس وسلطاته، فالمؤسسون كانت لهم رؤية للكونجرس باعتباره السلطة الأولى في النظام. ومن هذا المنطلق تمت مراعاة أن يكون الكونجرس بمنزلة مجلسين، النواب والشيوخ، حتى لا تتركز السلطة التشريعية في يد مؤسسة واحدة فقط، وعلى هذا الأساس يطلق على الكونجرس في الثقافة السياسة الأمريكية نظام ذو مجلسين تشريعيين (Bicameral Structure).

> "الكونجرس هو الهيئة التشريعية في النظام السياسي الأمريكي، ويتكون من مجلسين هما: النواب والشيوخ، ويضطلعان بمهام وضع التشريعيات، وإقرار الميزانية الفيدرالية، واتخاذ قرار الحرب، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية".

وفي هذا الهيكل ينظر لمجلس النواب (The House of Representatives) باعتباره المؤسسة الأكثر ديمقراطية في النظام الأمريكي، فأعضاء المجلس الذين يطلق عليهم النواب يتم انتخابهم كل عامين، مما يزيد التنافسية، ويفرض على من يشغل المنصب أن يراعي مصالح الناخبين في دوائرهم الانتخابية المحلية جنباً إلى جنب مع العمل على تحقيق المصلحة الوطنية، في حين ينظر إلى مجلس الشيوخ (The Senate) الذي يطلق على كل من يشغل عضويته لقب سيناتور، باعتباره مؤسسة نخبوية، وتسعى إلى تحقيق التوازن مع مجلس النواب من خلال تقاسم المهام والسلطات، كما راعى الآباء المؤسسون للولايات المتحدة أن يكون المجلسان مختلفين في السمات والمبادئ وآلية العمل التي تحكم طريقة عمل كل منهما[17].

1- مهام الكونجرس: حددت المادة الأولى من الدستور الأمريكي، والتي تتضمن عشر فقرات الجوانب كافة المرتبطة بالكونجرس بمجلسيه، بداية من طريقة انتخابات كل مجلس، مروراً بالصلاحيات المخولة له، وانتهاء بالعلاقة بين المجلسين، وبينهما وبين الرئيس[18].

ووفقاً للمادة الأولى من الدستور، يضطلع الكونجرس بمجلسيه النواب والشيوخ، بعدد من المهام والصلاحيات الواسعة، لكن أبرزها وأهمها ما يلي:

أ- تشريع القوانين: تعتبر سلطة سن القوانين من أهم السلطات الرئيسية للكونجرس، ويشترك الرئيس مع الكونجرس في عملية التشريع، من خلال السلطات المخولة له في الموافقة على القوانين، ورفضها. وبغض النظر عن العلاقة التشاركية بين الكونجرس والرئيس في التشريع، يرى المتخصصون في دراسات الكونجرس أن عملية إصدار مشروع قانون هي عملية معقدة جداً، وإجراءاتها تسير في مسار يحد من إصدار مشروعات القوانين، وهذه الإجراءات تعمل دائماً في صالح الرافضين لمشروعات القوانين داخل المجلسين أكثر من المؤيدين لها[19].

ووفقاً لبعض الدراسات، فإن هناك عدداً قليلاً من مشروعات القوانين التي يتم تقديمها من أعضاء المجلسين، يتم إقرارها لتصبح قوانين، ففي المتوسط يتم تقديم نحو 12 ألف مشروع قانون خلال عامين من الانعقاد التشريعي للمجلسين، يتم إقرار أقل من 400 قانون منها[20].

ب- إقرار الميزانية: يضطلع الكونجرس بمهمة إقرار الميزانية السنوية للولايات المتحدة الأمريكية، كما يقوم بدور مهم في بعض المسائل ذات الطبيعة الاقتصادية، مثل تحديد الضرائب وفرضها، وتنظيم العلاقات التجارية الخارجية مع الدول الأخرى، ويتشارك مجلسا الشيوخ والنواب في الإجراءات التشريعية الخاصة بإقرار الميزانية، لكن مجلس النواب ينفرد وحده بحق طرح مشروعات القوانين الخاصة بفرض الضرائب والقوانين الخاصة بالإنفاق العام.

ج- قرار الحرب: الكونجرس هو الجهة الوحيدة في النظام السياسي المخولة بقرار شن الحرب، وعلى الرغم من ذلك، فإن قرارات الحرب والدخول في عمليات عسكرية خارجية يقوم بها الرئيس في الكثير من الأحيان من دون الرجوع إلى الكونجرس، وهذا الاختلاف بين ما نص عليه الدستور من صلاحيات للكونجرس، وما يقوم به الرئيس واقعياً، خلق نقاشاً واسعاً حول تنازع السلطات بين الجانبين فيما يتعلق بسلطة شن الحرب.

د- الموافقة على المعاهدات الخارجية: يتشارك الكونجرس مع الرئيس بعض الجوانب المتعلقة بالسياسة الخارجية، ومن بين هذه الجوانب، التشاور بشأن المعاهدات الخارجية التي سيوقع عليها الرئيس مع الدول الأخرى، والتي يجب أن تحظى بموافقة مجلس الشيوخ.

هـ- إقرار تعيين المسؤولين في المناصب الكبرى: يختص الكونجرس، وتحديداً مجلس الشيوخ، بسلطة الموافقة على الترشيحات التي يقدمها الرئيس للمناصب الكبرى، مثل تعيين الوزراء، وقضاة المحكمة الدستورية العليا، والسفراء،

والموظفين في المناصب الفيدرالية الرئيسية.

2- الاختلافات الأساسية بين مجلسي النواب والشيوخ: وفقاً للدستور الأمريكي، والدراسات المتخصصة في الكونجرس، فإن هناك عدداً من الفروق الرئيسية بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، تتعلق بعدد الأعضاء، ومدة العضوية، وتركيبة الأعضاء، والصلاحيات المخولة لكل مجلس، وطبيعة رئاسة المجلس، وذلك على النحو التالي:

أ- عدد الأعضاء: يبلغ عدد أعضاء الكونجرس الأمريكي حوالي 535 عضواً في المجلسين، ينقسمون إلى 435 نائباً لمجلس النواب، و100 سيناتور لمجلس الشيوخ، ووفقاً للنظام الانتخابي الأمريكي، يختلف وزن الولايات وتمثيلها في مجلس النواب عن الشيوخ، فتمثيل الولايات في مجلس النواب يعتمد على عدد سكان كل ولاية، ولذلك فإن بعض الولايات لها عدد أعضاء أكبر من الأخرى، وعلى سبيل المثال، فإن ولاية كاليفورنيا لديها 53 نائباً، في حين أن ولاية نيويورك لديها 27 نائباً، بينما يمثل كل ولاية 2 سيناتور في مجلس الشيوخ، بغض النظر عن عدد السكان في هذه الولاية[21].

ب- مدة العضوية: يتم انتخاب جميع أعضاء مجلس النواب كل سنتين، ويتم انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ على ثلاث مراحل، لولاية مدتها 6 سنوات، ويتم تجديد ثلثي الأعضاء كل عامين. وتجري انتخابات التجديد النصفي كل عامين في منتصف ولاية الرئيس، وفيها تتم إعادة انتخاب كل أعضاء مجلس النواب وثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، وقد جرت انتخابات التجديد النصفي الأخيرة في 4 نوفمبر 2018.

ج- تركيبة العضوية: تختلف التركيبة العمرية للأعضاء في مجلس النواب عن الشيوخ، فالدستور ينص على ضرورة أن يبلغ المرشح لمجلس النواب 25 عاماً على الأقل، بينما ينص على أن يبلغ المرشح لمجلس الشيوخ 30 عاماً على الأقل، وتقليدياً فإن التركيبة العمرية للنواب تعتبر أصغر سناً من التركيبة العمرية لأعضاء الشيوخ، ووفقاً للإحصائيات الخاصة بانتخابات التجديد النصفي في نوفمبر 2018، فإن هناك زيادة في عدد النواب الذين تم انتخابهم من الفئات العمرية الأصغر، فوفقاً لتحليل معهد بيو سيكون هناك على الأقل 26 نائباً من النواب من جيل الألفية الذين ولدوا في الفترة بين عامي 1981 و1996[22].

د- الصلاحيات التي ينفرد بها كل مجلس: يتشارك مجلسا النواب والشيوخ في سلطات تشريعية واسعة، لكن تتباين أدوارهما في كل منها، وعلى سبيل المثال، فإن مجلس الشيوخ يقر ترشيحات المسؤولين الكبار والمعاهدات الدولية التي يوقعها الرئيس، بينما مجلس النواب له الحق في إقرار القوانين الخاصة بزيادة الواردات الأمريكية من الخارج. وفي حين أن مجلس النواب له سلطة توجيه الاتهام للرئيس في البت في إجراءات عزله، فإن مجلس الشيوخ له وحدة سلطة الموافقة على عزل الرئيس، حيث إن الموافقة على الاتهام يجب أن تتم بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس الشيوخ، كما سبقت الإشارة.

هـ- طبيعة رئاسة كل مجلس: يجري انتخاب رئيس مجلس النواب من قبل أعضاء المجلس، وعملياً رئيس المجلس هو رئيس حزب الأغلبية، أما رئيس مجلس الشيوخ، فهو نائب الرئيس الأمريكي ولا يصوت إلا عند حصول تعادل في الأصوات.

رابعاً: توازن القوى: صلاحيات الرئيس في صنع السياسة الخارجية

ثمة جدل مستمر، حول دور الرئيس والكونجرس في مجال السياسة الخارجية، وما هو دور كل منهما، وفي هذا الصدد يوجد تياران يعبران عن هذا الجدل، أحدهما يرى أن الرئيس هو الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية، بينما يعتقد التيار الثاني أن الكونجرس لديه القدرة على القيام بدور وإحداث توازن في القوى.

أوضح الدستور الأمريكي صلاحيات الكونجرس والرئيس، والعلاقة بينهما، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم ودور كل منهما في صنع وتنفيذ هذه السياسة ظل موضع جدل ونقاش. وهناك تياران رئيسيان في النقاش حول حدود دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية الأمريكية؛ التيار الأول يرى أن الرئيس هو الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية، ودور الكونجرس محدود، بينما يؤكد التيار الثاني أن الكونجرس له دور مؤثر في صنع السياسة، وأن توازن القوى في النظام السياسي لا يسمح للرئيس بأن ينفرد بالسياسة الخارجية وحده.

1- حدود صلاحيات الرئيس العامة: على مدار التاريخ، مارس الرئيس الأمريكي صلاحيات واسعة، بعض هذه الصلاحيات يستند إلى ما أقره الدستور الأمريكي، والبعض الآخر يتجاوز الصلاحيات الدستورية للرئيس، هذا التجاوز ينتج عن كيفية قراءة وتفسير نص الدستور، وكيفية العمل على تطبيق هذا النص، فالمادتان الأولى والثانية من الدستور الأمريكي واللتان حددتا صلاحيات الكونجرس والرئيس، وضعتا أطراً عامة لهذه الصلاحيات، لكن تطبيقها يختلف من رئيس لآخر، ويعتمد على طبيعة تشكيلة الكونجرس وموقفه من الرئيس[23].

ووفقاً لبعض الدراسات فإن الآباء المؤسسين وضعوا في الدستور تلك الأطر العامة التي تخلق دوراً للجانبين، حتى لا تطغى سلطة على الأخرى في الممارسة المرتبطة بالسياسة الخارجية، وتقسيم المهام، كما أن وضع قواعد لرقابة كل طرف على طرف يعد جزءاً أساسياً من حماية النظام الديمقراطي[24].

2- حدود دور الكونجرس في السياسة الخارجية: بعيداً عن الصلاحيات التقليدية لمجلس الشيوخ، فهناك نمط صراعي يحدث بين الرئيس والكونجرس حول السياسة الخارجية، يحدث غالباً عندما يكون هناك اختلاف حزبي بين من يشغل البيت الأبيض، وقيادة أحد مجلسي الكونجرس، سواء الشيوخ، أو النواب، فالصراع بين الجانبين يحدث حينما يكون الرئيس ديمقراطي، والأغلبية في أحد المجلسين من الحزب الجمهوري أو العكس، وهناك ثلاث حالات رئيسية يحدث فيها الصراع بين الجانبين، تتمثل في الآتي:

يبدأ الكونجرس الأمريكي يوم 3 يناير 2019 دورته التشريعية الجديدة، والكونجرس رقم 116 الذي سيبدأ مهامه، يسيطر فيه الديمقراطيون "الحزب المعارض للرئيس" على مجلس النواب، ويسيطر الجمهوريون "حزب ترامب" على مجلس الشيوخ، وينتظر هذا الكونجرس الذي ستستمر ولايته حتى 3 يناير 2021 أجندة تشريعية حافلة، ربما يكون أهمها احتمالات بدء الإجراءات المتعلقة بعزل الرئيس، في حال قرر الديمقراطيون التحرك بعد صدور تقرير لجنة تحقيق مولر.

أ- العمليات العسكرية الخارجية: على الرغم من أن الدستور ينص على أن للكونجرس وحده حق اتخاذ قرار الحرب، فإن الكثير من الرؤساء الأمريكيين اتخذوا قرار الانخراط في عمليات عسكرية خارجية من دون إذن الكونجرس، والجدل المثار دائماً في الدوائر الأمريكية، يتعلق بمتى وكيف يمكن أن يتخذ الرئيس قرار الانخراط في عمليات عسكرية خارجية استناداً إلى الصلاحيات المخولة له.

ونظراً لما جرى في نهاية الحرب الفيتنامية، فقد أقر الكونجرس الأمريكي تشريع "قانون صلاحيات الحرب" War Powers Resolution ، وهذا القانون يضع الأطر العامة لاستخدام القوات العسكرية الأمريكية في الخارج ويشترط ضرورة موافقة الكونجرس على أي عمل عسكري خارجي، لكن الكثير من الرؤساء الأمريكيين لم يلتزموا بهذا القانون. ففي عام 2001 خول الكونجرس الرئيس جورج بوش الابن باستخدام القوة العسكرية ضد من قاموا بهجمات 11 سبتمبر، وفي عام 2002 وافق الكونجرس على العمليات العسكرية في العراق.

ويؤكد العديد من المحللين أن الكونجرس الأمريكي لم يعط إذناً بشأن العمليات العسكرية في ليبيا وسوريا والعراق[25]. وخلال تاريخها، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب، وشاركت القوات العسكرية الأمريكية في تدخل خارجي في حوالي 130 حالة، ووافق الكونجرس على بعض هذه العمليات، ولم يوافق على البعض الآخر [26].

ب- المساعدات الخارجية: تمثل المساعدات الخارجية أيضاً جانباً من جوانب التوتر بين الرئيس والكونجرس، فالرئيس سعى مراراً لعرقلة محاولات الكونجرس تعليق مساعدات اقتصادية أو عسكرية خارجية مقدمة لدول تمتلك سجلاً ضعيفاً في مجال حقوق الإنسان.

ج- الاتفاقيات الخارجية: على مدار السنوات، وافق مجلس الشيوخ الأمريكي على أكثر من 1600 معاهدة واتفاقية خارجية، لكنه في حالات معينة رفض بعض الاتفاقيات، ومؤخراً رفض مجلس الشيوخ التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحار. ولمنع عرقلة بعض الاتفاقيات، هناك بعض قضايا السياسية الخارجية تمت تسويتها ضمن أطر عامة وليست اتفاقيات تتطلب موافقة مجلس الشيوخ، مثل الاتفاق النووي الذي وقعه الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مع إيران، فهو إطار عام أو اتفاق لتسوية البرنامج النووي الإيراني وليست اتفاقية بالمعنى القانوني للاتفاقية تتطلب تصديق مجلس الشيوخ.

3- أنماط العلاقة بين الرئيس والكونجرس: تتوقف قدرة الكونجرس على استخدام الصلاحيات الدستورية المتعلقة بالسياسة الخارجية، سواء ما يتعلق بقرار الحرب أو اتخاذ موقف بشأن العمليات العسكرية الخارجية، ودور الرقابة والتحقيق بشأن السياسة الخارجية، على طبيعة الكونجرس وعلاقته مع الرئيس.

وتوجد أربعة أنماط في هذا الإطار، الأول هو وجود كونجرس يتسم بالطبيعة التنافسية ويتضمن درجة عالية من النشاط والحزم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ويتبنى الكونجرس في هذا النموذج موقفاً مناوئاً لسياسات الرئيس وقراراته.

ويتمثل النمط الثاني في الكونجرس غير المنخرط والذي لا يهتم بالسياسة الخارجية، وفي الغالب يسيطر الكونجرس عليه أغلبية من حزب الرئيس، تتوافق معه في قراراته، والنوع الثالث هو الكونجرس الداعم، والذي يستطيع أعضاؤه صياغة علاقة تعاونية مع الرئيس وإدارته، والتعاون في مجال السياسة الخارجية.

أما النمط الرابع فهو الكونجرس ذو الطبيعة الاستراتيجية الذي يجمع بين قلة الانخراط في السياسة الخارجية، لكنه يتميز بدرجة أعلى من النشاط. وخلال الفترة من الحرب العالمية الثانية إلى عام 1958 سيطر نمط الكونجرس المساند للرئيس، بينما شهدت الفترة من 1958 إلى 1967 وجود كونجرس أكثر حزماً في مسائل السياسة الخارجية، وفي الفترة من 1986 وحتى نهاية الثمانينيات سيطر نموذج مختلط على العلاقة بين الرئيس والكونجرس[27].

خامساً: السلطة الرابعة: تأثير وسائل الإعلام في العاصمة الأمريكية

تهدف وسائل الإعلام في الولايات المتحدة، شأنها في ذلك شأن أي دولة ديمقراطية، إلى توعية العامة بالأحداث الرئيسية والأخبار على أساس يومي، وذلك كنوع من أنواع ممارسة الرقابة على السلطة التنفيذية، بالإضافة إلى رفع الوعي بالقضايا القومية ذات الأولوية. وترتب على هذا الدور نشوء نوع من التوتر بينها وبين الرؤساء الأمريكيين في بعض الأحيان، خاصة مع رغبة بعض الرؤساء في التأثير مباشرة على الرأي العام، من خلال احتكار صياغة الرسائل السياسية.

ويكفل التعديل الأول للدستور الأمريكي حرية الإعلام، إذ ينص على: "يحظر على مجلس الكونجرس تشريع أي قانون ..... يؤدّي إلى تعطيل حرية الكلام أو النشر الصحفي أو حق الناس في إقامة تجمعات سلمية أو إرسالهم عرائض إلى الحكومة تطالبها برفع الظلم". وتقوم الفلسفة الأساسية في هذا الإطار على أنه من دون حرية انتقاد أفعال الحكومة، أو مناقشتها ونقلها إلى العامة، فإن الأفراد سوف يجهلون بالتطورات السياسية الرئيسية، الأمر الذي يجعلهم في عزلة عن الشأن السياسي، وعاجزين عن تكوين رأي واضح عن أفعال الحكومة[28].

ويلاحظ أن هذه العلاقة المتوترة قد بدأت مع الأيام الأولى لقيام الولايات المتحدة الأمريكية، فقد هاجم الرئيس الأمريكي "جون أدامز" الصحافة، وأبدى خشيته من التأثير الفرنسي عليها، بل وقام بإصدار "قانون التحريض" في عام 1798، والذي بموجبه، يمكن اعتبار أي مقال ينتقد الحكومة إجراء غير شرعي. كما أن توماس جيفرسون، الرئيس الثالث للولايات المتحدة هاجم وسائل الإعلام كذلك، بسبب طابعها الحزبي الغالب على توجهاتها في تغطية الأخبار، بل وقيامها بنشر أخبار منحازة بصورة سافرة[29].

وتعكس استطلاعات الرأي الأمريكية وجود إدراك من قبل الشعب أن أغلب وسائل الإعلام المسموع والمقروء والمشاهد منحاز بدرجة أو بأخرى، وإن اختلفت حدة هذا الإدراك، وفقاً للانتماء السياسي، ففي استطلاع رأي أجرته جالوب ونايت فونديشين في مارس 2018، قال 44% من الديمقراطيين إن التلفزيون والصحف وأخبار الراديو منحازة بصورة أو بأخرى، في حين أن هذه النسبة ترتفع بين الجمهوريين لتبلغ 77%. وتمتد هذه الرؤية لتشمل وسائل إعلام مثل الواشنطن بوست والنيويورك تايمز، والسي إن إن والفوكس نيوز[30].

ويرجع ذلك إلى إن الإعلام في الولايات المتحدة له سمة أساسية، وهي أنه إعلام حزبي، إذ إن وسائل الإعلام الرئيسية، إما أنها موالية للحزب الجمهوري، أو أنها مؤيدة لتوجهات الحزب الديمقراطي. وتتمثل أبرز وسائل الإعلام المحسوبة على الديمقراطيين في قناة السي إن إن، وصحيفتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست، بالإضافة إلى الموقع الإلكتروني "بوليتيكو" (Politico). في حين أن وسائل الإعلام القريبة من الجمهوريين، تتمثل في: صحيفتي الوال ستريت جورنال، والواشنطن تايمز، بالإضافة إلى قناة فوكس نيوز الأمريكية.

ويرتبط بذلك سيطرة الحزبين الجمهوري والديمقراطي على الناخبين، كما أن هذا ينعكس على توجهاتهم الإعلامية، إذ إن الجمهوريين يتابعون وسائل الإعلام المحسوبة على الإعلام الجمهوري مثل قناة فوكس نيوز الأمريكية، في حين أن الديمقراطيين يتبعون وسائل الإعلام التابعة للديمقراطيين، مثل قناة "إم إس إن بي سي"(MSNBC)[31].

وينعكس الانتماء الأيديولوجي للقناة أو الصحيفة على توجهها السياسي، وعلى سبيل المثال، فإن قنوات فوكس نيوز، المحسوبة على الجمهوريين، تتورط في الكثير من الأحيان في شن هجوم على الديمقراطيين، والذي لا يتسم بالضرورة بالموضوعية، أو الحياد، وكانت قناة فوكس نيوز هي التي روجت لشائعة أن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما لم يولد في الولايات المتحدة الأمريكية[32].

ويلاحظ أن العلاقة بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ووسائل الإعلام الأمريكية ربما كانت أكثر توتراً، فقد هاجم ترامب الإعلام واعتبره "عدو الشعب"، كما اعتبر أن أعضاء مكتب التحقيقات الفيدرالي "مسربين" يهددون الأمن القومي للولايات المتحدة، وذلك رداً على نشر الصحف الأمريكية عدداً من التسريبات تتعلق بوجود صلات بين أشخاص في الدائرة القريبة من ترامب والمخابرات الروسية[33]، وغيرها من التسريبات.

وقد تصاعد التوتر بين الجانبين لدرجة قيام البيت الأبيض في 24 فبراير 2017 بمنع حضور صحفيي عدد من وسائل الإعلام الكبرى موجز البيت الأبيض في سابقة تاريخية. وتمثلت وسائل الإعلام الممنوعة في "سي إن إن" وصحيفة نيويورك تايمز ومجلة بولتيكو الإلكترونية، وموقع بزفيد الإلكتروني الإخباري، وأغلب وسائل الإعلام الأجنبية.

وفي ضوء، هذه العلاقة المتوترة بين الجانبين، يمكن إيجاز الملامح الأساسية الحاكمة للعلاقة بين ترامب والإعلام في النقاط التالية:

1- الشيطنة المتبادلة: نجح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في توظيف أسلوب "شيطنة الآخر"، وذلك بالاعتماد على تصاعد مشاعر الخوف والغضب والإحباط والاستياء لقطاعات واسعة من الشعب الأمريكي، ووفقاً للبعض، فإن ترامب، لا يختلف كثيراً عن أي قائد شعبوي، يتبنى خطاباً تقسيمياً، حيث قسم العامة بين الذين يتبنون توجهاته نفسها والآخرين، بل وعمد

إلى شيطنة الآخرين، والدعوة إلى إقصائهم، وهو خطاب مثّل قطيعة مع السياسة الأمريكية التقليدية في الداخل[34].

وفي المقابل، فإن وسائل الإعلام الأمريكية عادت للعمل بذهنية الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، حيث كان ينظر إلى الأخير باعتباره عدواً، ويحظى بكل الصفات السيئة، والتي تعد نقيضاً تاماً للسمات الخيرة التي تتصف بها الولايات المتحدة، وبالتالي فإنه ليس هناك خيار للتعامل معه، سوى من خلال القضاء عليه، بل وساند الجهود الرامية إلى البحث عن الأعداء الحقيقيين أو المتخيلين داخل الحدود الأمريكية[35].

وانعكس هذا على الإعلام المؤيد والمهاجم لترامب، فبالنسبة للإعلام المهاجم له، نجد أن قناة "فوكس نيوز" (Fox News) و"إن بي سي" (NBC)، كانت تصف أكاذيب ترامب بالمغالطات (Controversies)، وترفض وصفها بالأكاذيب، وذلك على الرغم من أن منظمة "بولتيفاكت" (Politifact)، وهي منظمة تقوم بالتدقيق في صحة المعلومات والبيانات التي يدلي بها ترامب، وجدت أن 70% من تصريحات ترامب خلال الفترة الممتدة من فبراير 2011 وحتى أبريل 2017 كانت في أغلبها أكاذيب[36].

وفي المقابل، فإن الإعلام الأمريكي المعارض له كان يتعامل معه باعتباره "تهديداً خطيراً"، ونظروا باحتقار إلى مؤيديه خلال فترة الحملات الانتخابية الأمريكية، وبالتالي لم يتم التعبير عنهم، أو فهم الأسباب الموضوعية التي دفعتهم للتصويت له.

ويلاحظ أن التغطية الإعلامية لصحيفة مثل نيويورك تايمز، والمحسوبة على الديمقراطيين [37]، كانت ترى أن فرص هيلاري كلينتون في الفوز بالانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 كانت محسومة بنسبة تقترب من 100%، بل وكانت تعتبر أن فرص فوز ترامب بالانتخابات الرئاسية شبه معدومة[38].

وارتباطاً بما سبق، أصبح الإعلام جزءاً من المشكلة، بعد أن صار طرفاً غير محايد في الهجوم على ترامب وانتقاده، وبالتالي ارتكب الأخطاء نفسها التي ارتكبها ترامب، فكلا الطرفين شن حرباً على الطرف الآخر، الأمر الذي أضر بمصداقية الطرفين.

2- ادعاء المظلومية: تمتع ترامب بخبرة واسعة في التعامل مع وسائل الإعلام، حيث كان على مدار سنوات يخضع لتغطية إعلامية في برامج الواقع وصحف التبلويد وغيرها من البرامج الإعلامية، وقد استغل التغطية الإعلامية السلبية تجاهه كدليل إضافي على أنه ضحية للإعلام غير المحايد[39].

3- التشكيك المجتمعي: انعكس الصراع الدائر بين ترامب ووسائل الإعلام الأمريكية على المجتمع الأمريكي، والذي باتت قطاعات منه تتبنى مواقف مناوئة لوسائل الإعلام، فوفقاً لاستطلاع رأي أمريكي أجرته أبسوس (Ipsos) في أغسطس 2018، فإن حوالي 44% من الجمهوريين، يرون أنه على ترامب إغلاق وسائل الإعلام عقاباً لها على سلوكها السيئ، في حين أن 88% من الديمقراطيين يرفضون منح الرئيس سلطة إغلاق القنوات المسيئة[40].

4- الصراع الإعلامي: لعل أحد الأسباب التي ساهمت في الاستقطاب الإعلامي الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة، هو أنه جاء على خلفية توتر سياسي كبير بين الرئيس الأمريكي ترامب وبعض المؤسسات الأمريكية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالي، والقضاء، وذلك على خلفية التحقيقات التي تتم بخصوص نجاح روسيا في اختراق الدائرة المقربة من ترامب، في أثناء الحملات الانتخابية الأمريكية عام 2016، وهو ما أثار استقطاباً واضحاً بين الجانبين، خاصةً مع لجوء مكتب التحقيقات الفيدرالي إلى تسريب أخبار عن هذه التحقيقات إلى وسائل الإعلام الأمريكية، وهو ما أشعل الصراع بين ترامب ووسائل الإعلام على نحو ما تمت الإشارة إليه.

خاتمة

تكشف مراجعة العلاقة بين الرئيس والكونجرس عن الخصوصية التي يتسم بها النظام الأمريكي، إذ يعد الرئيس قلب النظام السياسي ويضطلع بمهام متعددة، يتمثل أهمها في قيادته السلطة التنفيذية، ممثلةً في الإدارة التي يختارها كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة الأمريكية. ويتولى مجلسا الشيوخ والنواب مهام صياغة والتشريعات وإقرار الميزانية والمصادقة على قرار شن الحرب، بالإضافة إلى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. كما يقوم الكونجرس بمجلسيه بإدارة عملية عزل الرئيس عقب توجيه لائحة اتهام له من مجلس النواب والتصويت عليها في مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين.

وعلى مستوى آخر، لم ينقطع الجدل حول حدود دور الرئيس والكونجرس في السياسة الخارجية بين تيار يرى أن الرئيس الأمريكي هو الفاعل الرئيسي في صنع السياسة الخارجية، وتيار آخر يؤكد أن الكونجرس لديه اختصاصات وصلاحيات في مجال السياسة الخارجية، ويمكنه أن يقوم بموازنة دور الرئيس الأمريكي.

ولا ينفصل ذلك عن احتدام الاستقطاب بين الرئيس والإعلام في ظل الهجوم الحاد من جانب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على وسائل الإعلام بسبب انتقاداتها لسياساته، بالإضافة لنشرها تسريبات من المؤسسات الأمنية والاستخباراتية الأمريكية حول ارتباطه بروسيا بالتوازي مع استمرار تحقيق "لجنة مولر" في هذه الاتهامات.

ختاماً، يرجح أن تشهد الدورة التشريعية الجديدة للكونجرس الأمريكي التي تبدأ في 3 يناير 2019 تصاعداً في التوترات بين الرئيس ومجلس النواب الذي بات يسيطر عليه الحزب الديمقراطي، والتي قد تصل إلى البدء في إجراءات عزل الرئيس بعد صدور تقرير لجنة مولر، في مقابل سعي الحزب الجمهوري لعرقلة الضغوط التي ستحاول المعارضة فرضها على الرئيس ترامب في ظل السيطرة على مجلس الشيوخ.

1- Diana Owen, Timothy E. Cook and David L. Paletz , **American Government and Politics in the Information Age**, (US: flatworld knowledge, 1st edition: 2013), p. 600.

2- The Constitution of The United Statas of America, **Government Publishing Office**, accessible at: https://bit.ly/2SFNLZe

3- Fred I. Greenstein, **The Presidential Difference: Leadership Style from FDR to Barack Obama**, (Princeton, Princeton University Press, 3rd edition: 2009), pp. 1 – 6.

4- لمزيد من المعلومات حول الإدارة الأمريكية، والطاقم الوزاري، وطاقم البيت الأبيض ومستشاري الرئيس، يمكن الاطلاع على موقع البيت الأبيض على الروابط التالية:

https://bit.ly/2kH5vEV - https://bit.ly/2QUBXoU - https://bit.ly/2lXqCTb - https://bit.ly/2Eus2QK

5- Samantha Block, It is All About the Money: Presidential Conflicts of Interest, **Harvard Journal on Legislation**, March 25, 2018, accessible at: https://bit.ly/2ErIf9G

6- M.C.E, Conflicts of Interest and The President: Reviewing The State of Law in The Face of a Trump Presidency, **Emory Corporate Governance and Accountability Review**, accessible at: https://bit.ly/2AIdQig

7- Susanne Craig & Eric Lipton, Trump's Plans on Business May Fall Short, **New York Times**, January 11, 2017, accessible at: https://nyti.ms/2idXrfB

8- Jack Maskell , Financial Assets and Conflict of Interest Regulation in the Executive Branch, **Congressional Research Service**, January 17, 2014, pp. 1 – 3, accessible at: https://bit.ly/2Qssshf

9- Samantha Block, **op.cit.**

10- Jared P. Cole, Todd Garvey, Impeachment and Removal, **Congressional Research Service**, October 29, 2015, accessible at: https://fas.org/sgp/crs/misc/R44260.pdf

11- Michael Les Benedict, **The Impeachment and Trial of Andrew Johnson**, (New York: W. W. Norton & Co., May 1973).

12- Stephen W. Stathis & David C. Huckabee, Congressional Resolutions on Presidential Impeachment: A Historical Overview, **Congressional Research Service**, September 16, 1998, (pp. 11 – 18), accessible at: https://bit.ly/2LdHdhR

13- Leonard V. Kaplan, Beverly I. Moran, **Aftermath: The Clinton Impeachment and the Presidency in the Age of Political Spectacle**, (New York: NYU Press, 2001), pp. 1 – 10.

14- Thomas H. Neale, Presidential and Vice Presidential Succession: Overview and Current Legislation, **Congressional Research Service**, September 27, 2004 , accessible at: https://bit.ly/2lkzXUF

15- Robert Longley, History and Current Order of US Presidential Succession, **ThoughtCo.Websit**, December 03, 2018, accessible at: https://bit.ly/2rHQLsN

16- Thomas H. Neale, **op.cit.**

17- Carl D. Cavalli (et al.) (eds.), **The Basics of American Government**, (Dahlonega: University Press of North Georgia, August 2013), (pp. 44 – 46), accessible at: https://bit.ly/2qx19Tp

18- The Constitution of The United Statas of America, **op.cit.**

نصت الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الأمريكي على أن الكونجرس هو السلطة التشريعية، والفقرة الثانية حددت طريقة انتخابات مجلس النواب، بينما تناولت الفقرة الثالثة طريقة انتخابات مجلس الشيوخ، والفقرة الرابعة عن دورية انعقاد المجلسين، والخامسة والسادسة تضعان الأطر العامة لطريقة عمل المجلسين، والفقرات من السابعة إلى العاشرة تحدد مهام وصلاحيات المجلسين

19- David R. Tarr and Ann O'Connor (eds.), **Structure and Powers of Congress**, (Washington, DC: CQ Press, 4th edition: 2003), p. 428.

20- John V. Sullivan, **How Our Laws Are Made**, research report (Washington, DC: Thomas Online, 2008), May 21, 2011, Accessible at: http://thomas.loc.gov/home/lawsmade.bysec/foreword.html

21- Apportionment of the U.S. House of Representatives Based on the 2010 Census, **The U.S. Census Bureau**, accessible at: https://bit.ly/2RQ9qOi

22- Drew Desilver, Millennials, Gen X increase their ranks in the House, especially among Democrats, **Pew Research Center**, November 21, 2018, accessible at: https://pewrsr.ch/2Pz8ImM

23- Louse Fisher, Presidential Unilateral Actions, Constitutional and Political Checks, **Congress & The Presidency**, Vol.42, No.3, October 15, 2015, pp.293 – 316

24- Jonathan Masters, U.S. Foreign Policy Powers: Congress and the President, **Council on Foreign Relations**, March 2, 2017, accessible at: https://www.cfr.org/backgrounder/us-foreign-policy-powers-congress-and-president

25- Jonathan Masters, **op.cit.,**

26- Raffaella Baritono, "An Invitation to Struggle: Congress and U.S. Foreign Policy", **The ISPI online papers**, Analysis No. 229, January 2014, accessible at: https://www.ispionline.it/sites/default/files/pubblicazioni/analysis_229_2013.pdf

27- **Ibid. P. 3-4**

28- Kate Harris and Michael Gonchar, Analyzing the Relationship Between the Press and the President: A Lesson Plan, **The New York Times**, February 25, 2017, accessible at: https://nyti.ms/2RN6Fxb

29- Jess Bolluyt, These Are the Presidents Who Hated the Media (and How Donald Trump Compares), **Cheat Sheet,** June 3, 2018, accessible at: https://bit.ly/2UoWL6G

30- Eliza Relman, these are the most and least biased news outlets in the US, according to Americans, **Business Insider**, June 21, 2018, accessible at: https://read.bi/2EnEfXq

31- Dan Cassino, **Fox News and American Politics: How One Channel Shapes American Politics and society,** (US: Routledge: 1st edition: 2016) p. 116.

32- Peter Geoghegan, Covering Trump: Reflections from the Campaign Trail and the Challenge for Journalism, in: Catherine Happer (et al.), **Trump's Media War**, (UK: Palgrave Macmillan, 2019), p. 104.

33- Julie Hirschfeld Davis and Michael M. Grynbaum, Trump Intensifies His Attacks on Journalists and Condemns F.B.I. 'Leakers', **The New York Times**, February 24, 2017, accessible at: https://nyti.ms/2zUe46Z

34- Barbie Zelizer, Why Journalism in the Age of Trump Shouldn't Surprise Us, in: Pablo J. Boczkowski and Zizi Papacharissi (eds.), **Trump and the Media**, (Cambridge: The MIT Press, 2018), p. 13.

35- **Ibid.**, p. 11.

36- Michael X. Delli Carpini, Alternative Facts: Donald Trump and the Emergence of a New U.S. Media Regime, in: Pablo J. Boczkowski and Zizi Papacharissi (eds.), **Trump and the Media**, (Cambridge: The MIT Press, 2018), p. 17.

37- Media Bias Fact Check, **New York Times**, accessible at: https://bit.ly/2lcUixL

38- Bryce Josepher, Political Media Bias in the United States: Immigration and the Trump Administration, (Master thesis: College of Arts and Sciences, University of South Florida, 2017), p. 12.

39- Michael X. Delli Carpini, **op.cit**, p. 13.

40- Christal Hayes, Nearly half of Republicans think Trump should be able to close news outlets: poll, **USA TODAY**, August 7, 2018, accessible at: https://bit.ly/2EGhWNR

جميع حقوق النشر محفوظة لمركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة © 2018